

تأثير القدرات الادارية في استمرارية الشركات

دراسة تجريبية في البيئة العراقية(*)

أ.د. علي إبراهيم حسين

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

ali544@tu.edu.iq

الباحثة: أسماء وعبدالله حسن

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

cade.2021.95@st.tu.edu.iq

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.3.19>

تأريخ النشر ٢٠٢٣/٣/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/١٧

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/١١

المستخلص

يهدف البحث إلى اختبار تأثير القدرات الادارية في استمرارية الشركات في القطاع المصرفي والصناعي، وتم في البحث استعراض وتحديد اهداف القدرة الادارية وتوضيح القدرة كأصل غير ملموس، كما تم اعتماد اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس القدرة الادارية الذي يكون على مرحلتين بالاعتماد على دراسة (Demerjian, 2012)، وتم تناول استمرارية الشركة وأهميتها ومسؤولية الإدارة في تقييم استمرارية الشركة، وتم اعتماد نموذج (Altman) لقياس استمرارية الشركة، وقد تم جمع البيانات باعتماد التقارير المالية لسوق العراق للأوراق المالية لعينة تضمن مجموع من المصارف والشركات الصناعية خلال المدة (٢٠١٢-٢٠٢٠)، وتوصل البحث إلى أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القدرة الادارية واستمرارية الشركات، وهناك تأثير ايجابي ذو دلالة معنوية للقدرة الادارية في استمرارية الشركات عينة البحث، وهذا يدل على أنه كلما تحسنت كفاءة القدرات الادارية في الشركات عينة البحث انعكس ذلك في تعزيز استمرارية الشركات.

الكلمات المفتاحية: القدرة الادارية، استمرارية الشركات، نموذج (Altman).



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٤) العدد (٣) ٢٠٢٣

الصفحات: ٣٣٥-٣٥٤

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير للباحثة الأولى.

The impact of Managerial Ability on the Going Concern

An applied study in the Iraqi environment

Abstract

The research aims to test the impact of Managerial Ability on the Going Concern in the banking and industrial sectors. In the research, the objectives of Managerial Ability were reviewed and specified and capacity was clarified as an intangible asset. The method of data envelope analysis (DEA) was also adopted to measure Managerial Ability, which is in two stages based on the study. (Demerjian, 2012), and the Going Concern and its importance and management's responsibility in assessing the Going Concern were addressed, and the (Altman) model was adopted to measure the Going Concern. The results concluded that there is a significant correlation between the Managerial Ability and the Going Concern, and there is a positive and significant effect of the Managerial Ability on the Going Concern in the research sample. This indicates that the higher the efficiency of Managerial Ability in The research sample companies were reflected in enhancing the Going Concern.

Keywords: Managerial Ability, Going Concern, Altman.

المقدمة:

تعد القدرة الإدارية (Managerial Ability) أحد العوامل الأساسية في إدارة الشركات، إذ يعتمد تقدم الشركة على كيفية إدارة المديرين لها، لذلك فإن الشركات تحتاج إلى مديرين قادرين أي يتمتعون بقدرة عالية ونزاهة فضلاً عن الخبرة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة لتحسين واقع الشركة سيما وأن المديرين الأكفاء هم أكثر تمكناً بقدرتهم على ممارسة إدارة الشركات على النحو الأمثل، إذ يلعب المديرون دوراً رئيسياً مهماً في القرارات المؤسسية للشركة وأدائها، كما يمكن للمديرين المتمرسين الذين يتمتعون بمهارات فنية وشخصية قوية أن يساعدوا في تحقيق دخل وربح أعلى، واستثمارات تخلق قيمة، ونجاح مؤسسي، كون القدرة الإدارية لها تأثيرات خطيرة على أداء الشركات وفرص الاستثمار واستمراريتها، وان المدراء ذوو القدرات الفائقة قادرين على التعرف على الاتجاه المستمر للصناعة، وتوقع الطلب على المنتج بدقة، فمستقبل الشركة واستمراريتها يعتمد أساساً على وضعها المالي وتحقيق الارباح ومدى قدرتها على مواجهة الاحداث في المستقبل والاحتفاظ بسيولة ملائمة وقدرة على خدمة ديونها، لذا فإن موضوع التنبؤ بالحالة المالية للشركة من الأمور المهمة لجميع الاطراف سواء داخل أو خارج الشركة والتنبؤ بالحالة المالية مرتبط أساساً بمفهوم الاستمرارية وأهميته في الفكر المحاسبي والتي يتم الحكم عليها بناءً على التقارير المالية إذ تعد التقارير المالية السنوية مصدراً رئيساً للمعلومات لمختلف المستخدمين، وعادة ما تتضمن هذه التقارير المعلومات ذات الطبيعة المالية وغير المالية التي تنسم بأنها ضرورية لمستخدمي تلك التقارير وتؤثر في ترشيد قراراتهم، إذ كلما احتوت هذه التقارير على المعلومات التي يحتاجها المستخدم كلما أصبحت أكثر ملاءمة للمستخدمين وزادت من احتمالية اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات الصائبة، ومن المتوقع أن تكون هذه المعلومات مفيدة في دراسة وتقييم المخاطر المرتبطة بقدرة الشركة على استمرارية اعمالها في المستقبل.

بعد تناول المقدمة سيتم تقسيم ما تبقى من البحث على أربع محاور، إذ سيتم في المحور الأول الإطار المنهجي للبحث متمثل بمشكلته وأهميته وأهدافه وفرضياته، وفي المحور الثاني سيتم عرض الجانب النظري لمتغيرات البحث والعلاقة المتوقعة بينها، في حين أنه في المحور الثالث سيتم مناقشة النتائج واختبار الفرضيات، وأخيراً في المحور الرابع سيتم ذكر أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها في الجانب النظري والعملية للبحث.

المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث:

في هذا المحور سوف يتم تناول مشكلة وأهمية وهدف وفرضية البحث وحدود وأسلوب البحث والخاصة بمتغيرات الدراسة.

١/١. مشكلة البحث:

نظراً لما اشتملت عليه الآونة الأخيرة من التغيرات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي أدت إلى تزايد الاهتمام بالقدرات الادارية في الشركات من قبل اصحاب المصالح على اختلاف انواعهم، إذ تساهم هذه القدرات بشكل أو بآخر في تعزيز أداء الشركة ومن ثم إمكانية مساهمتها عبر قراراتها المختلفة في استمراريتها وبقائها في بيئة الاعمال، نظراً لأهمية فكرة للاستمرار للشركة والاهتمام لتعزيز ديمومتها، والبحث في الطرق والسبل التي تؤدي إلى ذلك، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل هناك تأثير للقدرات الادارية في استمرارية الشركات في القطاع الصناعي والقطاع المصرفي العراقي؟

٢/١. أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يمثل إطار يتم فيه اختبار أثر القدرات الادارية في استمرارية الشركة في البيئة العراقية، إذ يحظى موضوع القدرات الادارية باهتمام واسع في البحوث المحاسبية ضمن العقد الماضي، إذ تسعى الكثير من الشركات في البيئة العالمية لامتلاك القدرات الادارية من اجل المنافسة والبقاء في السوق والاستمرارية وكذلك كأسلوب للتمييز عن باقي الشركات، كما تأتي اهمية الدراسة من الاسلوب الكمي المعتمد في قياس متغيرات الدراسة (القدرات الادارية، استمرارية الشركة) في بيئة الشركات والمصارف العراقية.

٣/١. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان مدى تأثير القدرات الادارية في استمرارية الشركات، ومدى اختلاف هذا التأثير باختلاف مستوى استمرارية الشركة في البيئة العراقية، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

١. بيان مفهوم استمرارية الشركات وأساليب قياسها.
٢. بيان القدرات الادارية وبيان علاقتها باستمرارية الشركات.
٣. قياس استمرارية الشركات للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبيان أثر القدرات الادارية فيها.

٤/١. فرضية البحث:

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القدرة الادارية واستمرارية الشركات.

الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للقدرة الادارية في استمرارية الشركات.

٥/١. حدود البحث:

اقتصرت حدود البحث التجريبية على القطاع المصرفي والصناعي في البيئة العراقية، وللأعوام من (٢٠١٢-٢٠٢٠) وباعتماد أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس القدرات الادارية وفي حين تم اعتماد على اسلوب (Altman) لقياس استمرارية الشركة.

٦/١. أسلوب البحث:

اعتمد البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك لتأصيل مفاهيمه وموضوعاته، وقد تم استقراء الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة به، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وأبحاث من المواقع الإلكترونية عربية وأجنبية، بغرض تحليلها وبناء جانبه النظري انتهاء باستنباط العلاقة بين متغيرات البحث، ومن ثم اختبار هذه العلاقة في بيئة الشركات (المصارف) العراقية. وقد تم جمع المعلومات اللازمة عن بيانات البحث من التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، في حددت متغيرات البحث بالقدرات الادارية كمتغير مستقل، في حين مثلت استمرارية الشركة المتغير التابع.

المحور الثاني: الإطار النظري لعلاقة القدرة الادارية باستمرارية الشركة:

سوف يتم تناول الإطار النظري لكل من القدرات الادارية واستمرارية الشركات والعلاقة بينهما.

١/٢. مفهوم القدرات الادارية:

يقوم المديرون في مختلف المستويات داخل الشركات باتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والتنظيمية وغيرها من القرارات الملائمة للمواقف المختلفة التي تنعكس على أداء وقيمة تلك الشركات، وتختلف جودة هذه القرارات باختلاف القدرة الادارية لدى المديرين، لذلك حظى موضوع القدرة الادارية بالاهتمام الاكاديمي المتزايد في الآونة الاخيرة من منظور المحاسبة والتدقيق والاقتصاد والتمويل واصبح سؤالاً بحثياً مثيراً للجدل في الوقت الحاضر، وذلك لان للقدرة الادارية دوراً بارزاً في تحسين عملية اتخاذ القرارات المختلفة في الشركات والاستخدام الأمثل للموارد وجذب الاستثمارات والدخول السريع لأسواق المال، كما ان المديرين الأكثر قدرة يتسمون بالفهم العميق للبيئة الاقتصادية للشركة والقدرة على التطبيق السليم للمعايير المحاسبية مما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية (مشابط، ٢٠٢١: ٣). إذ أن المدير يقدم مستويات عالية من القدرة الإدارية، نتيجة لذلك من المتوقع أن يكتسب المدير معرفة أفضل بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة في اتجاه تحسين الذات للتنبؤ بنتائج الأعمال المستقبلية (Chronopoulos & Siougle, 2017: 515)، وعرف (Ravanshad, et.al., 2020: 238) القدرات الادارية بأنها خاصية مهمة تراها الشركات في التوظيف ودفع التعويضات والمكافآت للمدير بسبب القدرات الإدارية ويمكن أن تؤثر في الاستخدام الأمثل للموارد وتخصيصها، إذ يتخذ الممثل لهذه القدرة القرارات التي تصب في تعظيم قيمة الشركة.

٢/٢. أهداف القدرات الادارية:

١. تحسين قيمة النقد المحتفظ به، وبعبارة أخرى تحديد قيمة الموجودات النقدية من خلال التركيز على مورد الإنفاق لكل من المدى الطويل والمدى القصير (Aliahmadi, et.al., 2016: 1).
٢. تحقيق تأثير استراتيجي في فرصة الاستثمار وأداء الشركة وقيمتها ومدى مساهمتها في تطوير وصف مفاهيمي لها من الناحية الكمية في السوق النامية (Nawaz, et.al., 2020: 309, 321).
٣. تعزيز قيمة الشركة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعد قدرة المديرين مهمة لاستدامة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة لأنهم قد يفتقرون إلى الوعي بالموارد والتكنولوجيا والسمعة مقارنة بالشركات الكبيرة (Park & Byun, 2021: 1).
٤. القيام بالدور الوسيط للقدرة الإدارية في علاقة هيكل رأس المال مع أداء الشركات، إذ تعمل القدرات الادارية على تعزيز تأثير هيكل رأس المال في أداء الشركات (Simamora, 2021: 191).
٥. التأثير في حكم المدقق لتقديم رأي دقيق بشأن استمرارية أعمال الشركة، إذ يصبح المدقق أقل حساسية للضائقة المالية البارزة عندما يتم تصنيف المهارات الإدارية في الشركة على أنها لائقة (Febriana & Mardijuwono, 2020: 1045).

٣/٢ . القدرة الإدارية كرأس مال غير ملموس:

يمكن التفكير في الرقم المحاسبي باعتباره يمثل معلومة ذات ملاءمة للقيمة إذا أصبح جزءاً مهماً من تقييم الشركة ويعتمد عليه المستثمرون بشكل كبير وهذا الرقم المحاسبي الذي يتم التركيز عليه هو الأرباح، فمن الممكن ان نسأل إذا ما كان لجودة الإدارة قدرة على أن تخلق اختلافات في ملاءمة القيمة للأرباح وكيف يمكن ذلك؟ بالنظر إلى أن الإدارة تلعب دوراً مهماً في عملية إنشاء القيمة للشركة، فإن معرفة جودة الإدارة ستؤثر على أهمية ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، ولتغطية العلاقة بمنطقية بين القدرة الإدارية وملاءمة القيمة للأرباح، وقد تولد الحاجة أولاً إلى فهم ما تمثله جودة الإدارة في إطار عملية تقييم الشركة، إذ يعد المقياس الأساسي لجودة الإدارة مقياساً للقدرة الإدارية التي طورها كلا من (Demerjian, et.al., 2012) مما يدل على كفاءة فريق الإدارة في تحقيق إيرادات مقارنة بأقران آخرين في صناعة ما، ويمكن القول بأن القدرة الإدارية، لا يمكن تقليدها بسهولة عبر الشركات، وهي رأس مال غير ملموس في عملية خلق القيمة للشركة، في حين أنه من الصحيح أن القدرة الفطرية للمدير التنفيذي هي في الغالب غير متغيرة مع الوقت، إلا أن القدرة على الإدارة العليا للفريق ليس كذلك بالضرورة، وربما قد لا تنتج من مجموع القدرات الفردية للمديرين التنفيذيين ولكن من التفاهم المتبادل والتعاون والتزامن بين المديرين التنفيذيين والتي يمكن أن تؤدي إلى رأس مال إداري قيم لا يمكن للشركات الأخرى تقليده بسهولة، ولكن يمكن للشركة أن تخلق الفرص من خلال الجمع بين الموارد القيمة، وعلى أن يكون من الضروري لدى المدير إدارة فعالة ومزامنة للموارد لاكتساب مزايا تنافسية في السوق، وتعد قدرة فريق الإدارة الذي يساعد في استخدام الموارد بحد ذاتها مورد قيم في عملية خلق القيمة، وان القدرة على الاستخدام الفعال للموارد لتحقيق الأداء الأمثل هي نتيجة للمعرفة والمهارات والخبرات الضمنية بطبيعتها، وإن مهارة إنشاء مزيج فريد من الموارد داخل الشركة ومزامنة استخدام الموارد لتوليد الإيرادات يمكن أن تعمل كمحرك حقيقي للنمو، في حين أن كبار القادة في الشركة، مثل الرئيس التنفيذي أو المدير المالي، ليسوا دائمين، لذلك فالإدارة تميل إلى تتبع ما يمارسه المدراء الناجحين في الشركة من أجل البقاء والاستمرار داخلها لفترة أطول، وان الدراسات الاقتصادية المبكرة تصور القدرة الإدارية على أنها تقنية تلعب دوراً مهماً في التأثير على الإنتاجية الإجمالية لمدخلات الشركة (Francis, et.al., 2019:155-157). وتتفق الباحثة مع الرأي الذي ذهب إليه كلا من (Demerjian, et.al., 2012) من أن القدرة الإدارية يمكن اعتبارها رأس مال غير ملموس في عملية خلق القيمة للشركة.

٤/٢ . مداخل قياس القدرة الادارية:

هناك مقاييس مختلفة لقياس القدرة الادارية تناولتها دراسات محاسبية عدة (Demerjian, et.al., 2012:1234-1237) (مليجي، ٢٠١٩: ٣٣٠-٣٣١)، وهذه المقاييس هي:

المقياس الأول: الاستشهاد بوسائل الاعلام على اداء المديرين التنفيذيين الموهوبين ادارياً في ادارة شركاتهم ويعتمد على عدد من المقالات التي تشيد بأداء المدير التنفيذي في وسائل الاعلام مثل الجرائد الاسبوعية خلال فترة الخمس سنوات السابقة.

المقياس الثاني: معدل العائد على الموجودات المعدل بالصناعة (Industry Adjusted Return on Assets) لمدة ثلاث سنوات لمدير معين لكل شركة ولكل سنة، إلا ان تلك المقاييس غالباً ما تعطي نتائج غير دقيقة اذ تعكس بعض العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة الادارة مثل حجم الشركة كما ان مقياس الاستشهاد بوسائل الاعلام تؤثر على الشركات الكبرى.

المقياس الثالث: درجة القدرة الادارية ((DEA Score) Managerial Ability Score وهو مقترح من (Demerjian, et.al., 2012) ويتميز هذا المقياس بإمكانية قياسه لكل مدير على حدة وقياسه مباشرة من الاداء الفعلي للشركة، وقدرته على عزل تأثير العنصر الإداري عن أداء الشركة، والتوافق مع هدف الشركة من حيث ربط قدرة المديرين بتعظيم أرباح الشركة. ويتم الاعتماد في قياس كفاءة المديرين التنفيذيين على تحويل موارد الشركة إلى إيرادات (كفاءة استخدام الموارد)، ويطبق هذا المقياس على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير الكفاءة الكلية للشركة: تقدر الكفاءة الكلية للشركات على مستوى كل صناعة باستخدام أسلوب تحليل مغلق البيانات (Data Envelopment Analysis) من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{Maxo} = \frac{\text{Sale}}{\text{PPE} + \text{SGA} + \text{COGS}}$$

إذ أن:

(Sale): مبيعات السنة، وهي تمثل المخرجات.
 (COGS): تكلفة المبيعات (تكلفة البضاعة المباعة)، وتمثل احدى المدخلات.
 (SGA): المصروفات الادارية والبيعية العامة للسنة، وتمثل احدى المدخلات.
 (PPE): صافي الاصول والممتلكات والمعدات في بداية السنة، وتمثل احدى المدخلات.

تتراوح القيمة المحتسبة وفق أسلوب (Data Envelopment Analysis) ما بين (0) و(1) الصحيح لتعكس القيود في برمجة الامثلية فالشركات التي تأخذ القيمة (1) هي الشركات الأكثر كفاءة، إذ تحقق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لها مقارنة بنظيراتها من الشركات التي تعمل بنفس الصناعة، أما الشركات التي تقل عن الواحد الصحيح هي الشركات غير الكفوة وتحتاج إما لزيادة إيراداتها أو لتخفيض مدخلاتها.

المرحلة الثانية: تعديل درجة كفاءة الشركة: ترجع درجة الكفاءة الكلية المحسوبة في المرحلة الاولى إلى كل من الادارة والشركة، لذلك يجب تعديلها عن طريق استبعاد تأثير بعض خصائص الشركة المؤثرة عليها مثل حجم الشركة والنصيب السوقي للشركة والتدفقات النقدية الحرة الموجبة للشركة، وعمر الشركة، كما يتم استبعاد العوامل التي تعيق الجهود الادارية مثل تعدد قطاعات الشركة والعمليات التجارية الدولية ويتم ذلك من خلال نموذج الانحدار (معادلة Tobit) الآتي:

$$\begin{aligned} \text{Firm Efficiency} = & B_0 + B_1 \text{Log Total Assets} + B_2 \text{Market Share} + \\ & B_3 \text{Positive Free Cash Flow} + B_4 \text{Log Firm Age} + \\ & B_5 \text{Foreign Currency Indicator} + B_6 \text{Year Indicator} + S_{i,t} \end{aligned}$$

إذ أن:

١. **Firm Efficiency:** الكفاءة الكلية المقدرة من المعادلة رقم (1) باستخدام تحليل أسلوب البيانات (DEA).
٢. **Log (Total Assets):** اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي موجودات الشركة في نهاية السنة.
٣. **Market Share:** النصيب السوقي للشركة، وهو نسبة مبيعات الشركة إلى إجمالي مبيعات الصناعة في السنة.

٤. **Positive Free Cash Flow**: التدفقات النقدية الحرة الموجبة وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة موجبة وتأخذ القيمة صفرو اذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة سالبة.

٥. **Ln (Age)**: اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة ويعبر عنه بعدد سنوات قيد الشركة في البورصة حتى السنة.

٦. **Business segment concentration**: تركيز قطاع الاعمال ويقاس بنسبة مبيعات قطاع الاعمال للشركة إلى مجموع مبيعات قطاعات الشركة في السنة.

٧. **Foreign Currency Indicator**: مؤشر للعملة الاجنبية وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا حققت الشركة ارباح موجبة عند تسوية (ترجمة) العملات الاجنبية في السنة.

٨. **Year Indicator**: مؤشر (متغير وهمي) يعبر عن السنة المالية. كما تنسب البواقي (Residual) (النسبة غير المفسرة في النموذج) في معادلة الانحدار إلى الادارة، ومن ثم تعد البواقي في معادلة (Tobit) هي درجة القدرة الإدارية للمديرية التنفيذيين، ويرجح استخدام نموذج انحدار (Tobit) لما يتميز به من ايجابية كبيرة عند تقدير المعادلات التي يكون المتغير التابع فيها محدودا بمدى معين حيث ان كفاءة الشركة تقع بين (0) و(1) الصحيح ومن ثم فهي تمثل متغير محدود.

٥/٢. مفهوم استمرارية الشركات:

تعد استمرارية الشركات (Going Concern) أحد الفروض الاساسية في اعداد القوائم المالية إذ يعني فرض الاستمرارية النظر إلى الشركة على أنها مستمرة في ممارسة نشاطها في المستقبل القريب، وأن الشركة ليست مضطرة أو لا يوجد لديها النية لتصفية أو تقليص حجم اعمالها أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين بما يتوافق مع القوانين (كريم، ٢٠١٦: ١)، وأن مواجهة العديد من الشركات تهديدات التعثر وضعف القدرة على الاستمرار، إلا أن ادارتها غير متيقنة من مصير الشركة، فضلاً عن إعدادها البيانات المالية بافتراض أن الشركة مستمرة وأن إغفال هذه التهديدات جعلت من الاهمية بمكان الانتباه إلى تزايد المسؤولية على عاتق مراقبي الحسابات لقياس قدرة الشركة على الاستمرار (كريم، ٢٠١٦: ٢١٠). وأن فرض الاستمرارية يعد الأساس المنطقي الذي تركز عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك من البديهيات أو المسلمات المحاسبية أنها تعتبر الركيزة الأساسية لبناء النظرية المحاسبية واشتقاق المبادئ المحاسبية، كما يساعد على تفسير المبادئ العلمية المطبقة في الحياة العملية، كما ويسهم أيضاً في تحسينها وتطويرها (نسمان، ٢٠١٧: ٨٧)، وعرف (عبدالعزیز، ٢٠٢١: ٢١٣) استمرارية الشركة أنها وجدت لتستمر في عملياتها في المستقبل لفترة من الزمن تكفي لتحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها الموجودة وأن التصفية غير مطروحة وتعد حالة استثنائية، ويعد التمييز بين الأصول الثابتة والمتداولة والخصوم قصيرة الأجل وطويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ الاستمرارية، ويتم إعداد القوائم المالية عادة على افتراض استمرارية الشركة وأنها مستمرة في التشغيل خلال المستقبل المنظور، ومن ثم من المفترض أن الشركة ليس لديها النية، وليس لديها الحاجة لتصفية أو تقليص حجم عملياتها في القريب العاجل أو المستقبل.

٦/٢. أهمية استمرارية الشركة:

انطلقت أهمية فرض استمرارية الشركة من الهدف الجوهرى الذي تسعى الشركات لتحقيقه دائماً وهو حسن إدارة أعمالها والاستمرار في نشاطها لفترة غير محدودة وبصعود مستمر في بيئة الأعمال مالم يكن هناك توجه لعكس ذلك، فكان لابد من تكاتف كل الجهود في سبيل تحقيق هذا الاستقرار الذي يقود لتحقيق أهدافها بقوة وثبات، وإن لمسؤولية الإدارة عند إعداد قوائمها المالية دوراً محورياً وأساسياً في التقرير والإفصاح عن المعلومات اللازمة لكافة الأطراف الداخلية والخارجية، كما أن لمصدق الحسابات الداخلي والخارجي دوراً ومسؤولية متكاملين ومتوازنين مع مسؤولية ودور الإدارة في التقرير عن ذلك عند مراجعة وتدقيق القوائم المالية، ومن ثم تصبح معالم الطريق واضحة لدى كافة الأطراف عن أداء الشركة والحكم عليها بأنها مستمرة في نشاطها (نسمان، ٢٠١٧: ٨٧). وترجع أهمية التقرير عن استمرارية الشركة إلى ما يأتي: (عبدالعزیز، ٢٠٢١: ٢١٤-٢١٣)

١. وجود قلق بين مستخدمي القوائم المالية بخصوص فشل مدقق الحسابات في توفير اشارات تحذيرية مبكرة عن مخاطر فشل الشركة في المستقبل القريب.
٢. التعرض لالتزامات قانونية بسبب اخطاء المدققين المتعلقة بإبداء آرائهم بخصوص قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، فضلاً عن التأثير على مصداقيتهم.

٧/٢. مسؤولية الادارة في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار:

- هناك بعض الاعتبارات التي يلزم على الإدارة أن تأخذ بها في سبيل تقييم قدرتها على الاستمرار في نشاطها منها: (نسمان، ٢٠١٧: ٩٤)
١. دراسة وتحليل البيانات والقوائم والمؤشرات المالية للسنة الحالية ومقارنتها بالسنوات السابقة.
 ٢. الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة منها معيار العرض والإفصاح عن القوائم المالية وكافة المعلومات ذات العلاقة.
 ٣. الإفصاح عن المؤشرات السلبية عند تحليل القوائم المالية من قبل المدقق الداخلي مثل: الخسائر التشغيلية متكررة وتأخر توزيعات الأرباح المعلن عنها أو توقفها وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.
 ٤. دراسة القوة التنافسية في السوق، ومحاولة تجنب فقدان المكانة أو الحصة السوقية للشركة، وملاءمة الأسعار والجودة في المنتجات.
 ٥. التأكد من الخطط التمويلية للشركة وإعادة جدولة الديون وترشيد الإنفاق.

٨/٢. مداخل قياس استمرارية الشركة:

- قدمت عدة دراسات مثل (Chen,et.al.,2018)، (Foster & Shastri, 2016)، (Febriana & Mardijuwono,2020)، (Dewi & Dewi,2017)، (Tsipouridou & Spathis,2014)، (Omer,et.al.,2016)، (Mayew,et.al.,2012)، (Ali,et.al.,2019) طرق ومداخل قياس متنوعة لقياس استمرارية الشركة.
- إذ اعتمدت دراسات (Chen,et.al.,2018)، (Foster & Shastri,2016)، (Febriana & Mardijuwono,2020)، (Dewi & Dewi,2017)، (Tsipouridou & Spathis, 2014)، (Omer,et.al.,2016)، طريقة قياس الانحدار اللوجستي التي عبروا عنها بأن استمرارية الشركة يعد متغير ثنائي القياس يساوي (1) إذا تلقى العميل رأياً بشأن الاستمرارية، (0) بخلاف ذلك (٣٤٣)

(Omer,et.al.,2016:5)، وذكر (محمد، ٢٠٢١: ٢٩) أن التقرير عن الاستمرارية هو متغير وهمي يتم قياسه بأن يأخذ المتغير قيمة (1) إذا كان التقرير متضمن فقرة لفت انتباه أو رأي متحفظ إذ يشير لعدم وجود تأكيد هام قد يؤدي الي شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار كمقياس على تحقق الجودة وقيمة (0) في حالة التقرير الغير متضمن لهذه الفقرة.

في حين استخدم كل من (نسمان، ٢٠١٧)، (كريم، ٢٠١٦)، (سرحان، ٢٠٠٧)، (Mayew,et.al.,2012)، النسب المالية في دراساتهم التي هي عبارة عن مؤشرات مالية وتشغيلية في قياس استمرارية الشركة التي حددها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ضمن المعيار الدولي (570) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية الشركة، وهي كما ذكرها (سرحان، ٢٠٠٧) كالآتي: (التدفق النقدي، صافي الربح إلى مجموع الأصول، نسبة الالتزامات إلى مجموع الأصول، نسبة الاصول السائلة إلى مجموع الأصول، نسبة الاصول السائلة إلى مجموع الالتزامات، معدلات الدوران).

واستنتج (وهاب وحميدي، ٢٠٢٠: ٦٤) أن أفضل نسبة للتنبؤ بالإفلاس هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الالتزامات ثم نسبة صافي الربح إلى مجموع الاصول. وترى الباحثة أن أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً والمقياس المناسب في هذه الدراسة هو قياس او نموذج (Altman) الخاص بالشركات الصناعية لتقييم قدرة الشركة على الاستمرار وتم اعتمادها من قبل كل من (وهاب وحميدي، ٢٠٢١: ٦٤)، (الدوغجي، ٢٠٠٨)، (Ali,et.al., 2019) بموجب هذا النموذج يتم اعتماد المعادلة الآتية لتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية:

$$Z = 1X1.2 + 2X1.4 + 3X3.3 + 4X0.6 + 5X0.999$$

إذ أن:

- $X1 = \text{رأس المال العامل} \div \text{اجمالي الموجودات.}$
 - $X2 = \text{الارباح المحتجزة والاحتياجات} \div \text{اجمالي الموجودات.}$
 - $X3 = \text{الارباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{اجمالي الموجودات.}$
 - $X4 = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} \div \text{اجمالي المطلوبات.}$
 - $X5 = \text{المبيعات} \div \text{اجمالي الموجودات.}$
- وطبقاً لهذا النموذج يتم تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفق الآتي:
١. إذا كانت قيمة Z-Score أقل من 1.8 يرجح عدم استمرارية الشركة.
 ٢. إذا كانت قيمة Z-Score بين 1.8-2.99 منطقة رمادية يصعب تمييزها.
 ٣. إذا كانت قيمة Z-Score اكبر من 2.99 يرجح استمرارية الشركة.

علاقة القدرة الادارية باستمرارية الشركات:

تتمثل القدرات الادارية بالكفاءات والمهارات التي يتصف بها المدراء لقيادة الشركة والتي تساهم في استمراريته، إذ اتسمت بأنها متميزة وتؤدي إلى قرارات فعالة تصب في مصلحة الشركة، وقد تناولت العديد من الدراسات (Kim,2021)، (Febriana & Mardijuwono,2020)، (Berglund,2015)، (ابراهيم، ٢٠٢١)، (عبدالعال، ٢٠٢١) العلاقة بين القدرة الادارية باستمرارية الشركة في بيئات مختلفة.

إذ تناولت دراسة (Febriana & Mardijuwono,2020) علاقة القدرة الإدارية برأي المدقق باستمرارية الشركات، ضمن عينة بلغت (372) مشاهدة لشركات التصنيع المدرجة في

بورصة إندونيسيا للفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)، إذ تم قياس استمرارية الشركة من خلال تحليل الانحدار اللوجستي، وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة الإدارية لها علاقة سلبية بإعطاء المدقق رأي بالاستمرارية، إذ أنه كلما زادت القدرة الإدارية للشركة من المحتمل ألا يبذل مدقق الشركة اهتماماً في التدقيق بالاستمرارية، وهذا يدل على أن القدرة الادارية تؤثر على حكم المدقق في إبداء رأي بشأن استمرارية أعمال الشركة، ويصبح المدقق أقل حساسية للضائقة المالية البارزة عندما يتم تصنيف القدرات الإدارية في الشركة على أنها مناسبة، وتعكس هذه الدراسة فكرة أهمية القدرة الادارية وضرورة تنسيقها حتى تتمكن الشركة من الحفاظ على بقائها من وجهة نظر المدقق، فضلاً عن ذلك، يمكن لهذه الدراسة إثراء الدراسات الخاصة بالقدرات الإدارية التي تتعلق برأي المدقق في استمرارية الشركة، واختبرت دراسة (Berglund, 2015) تأثير القدرة الادارية في استمرارية الشركة، ورأي المدقق في ظل وجود شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار، وقد فحصت الدراسة الدور الديناميكي للقدرة الإدارية في إعداد التقرير للمدقق، نظراً لكون أن القدرة الإدارية تعبر عن التأثير الفردي للإدارة على أداء الشركة، وقد تم استخدام مقياساً معاصر للقدرة الادارية هو تحليل مغلف البيانات الذي يعبر عن قدرة الشركة على توليد الإيرادات من المدخلات التشغيلية، إذ أن القدرة الإدارية تعمل على تحسين دقة رأي المدقق من خلال تأثيرها الإيجابي على دقة البيانات المالية المحتملة والمعلومات التي يستخدمها المدقق، فضلاً عن أن القدرة الإدارية العالية مرتبطة برأي نظيف بغض النظر عن الجدوى اللاحقة للشركة، وفي الوقت نفسه تقلل من حدوث الإيجابيات الكاذبة وزيادة حدوث السلبات الكاذبة، إذ أن القدرة الإدارية تؤثر على قرار إعداد التقارير للمدقق من خلال تغيير الطريقة التي يستخدم بها المدقق معلومات الحالة المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن رأي المدقق أقل حساسية للإشارات البارزة للضائقة المالية عندما تكون القدرة الإدارية عالية مما هي عليه عندما تكون القدرة الإدارية منخفضة، وأن استقلالية المدقق قد تعمل كمتغير تفاعلي يعمل على تعديل والحد من العلاقة السلبية بين القدرة الادارية والحكم على استمرارية الشركة، كما ذكر (ابراهيم، ٢٠٢١: ٢٤) أن مسؤولية مراقبي الحسابات في هذا الشأن تحكمها معايير التدقيق المحلية أو الدولية، إلا أن العديد من الدول أتهمت مراقبي الحسابات بالتقصير في أداء عملهم وحملتهم مسؤولية وعدم تحذير أصحاب المصالح بالشكوك حول قدرة الشركة على الاستمرار قبل الإفلاس بوقت كافي، والأكثر من ذلك أن البعض ذهب إلى وجود قصور في معايير التدقيق، نتيجة إلى أن العديد من شركات الأعمال الأمريكية والتي تعرضت للإفلاس خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠٠٨) كانت تقوم بإعداد قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية، مما يشير إلى عجز معايير التدقيق عن توفير الإرشادات اللازمة لمراقبي الحسابات للتعامل مع حالات الشك أو عدم التأكد الجوهري المتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار، كما تناولت دراسة (عبدالعال، ٢٠٢١) العلاقة بين القدرات الادارية وتعديل رأي مدقق الحسابات بسبب الاستمرارية، إذ ظهرت العلاقة بين القدرة الادارية وتعديل رأي مدقق الحسابات بسبب الاستمرارية كعلاقة سلبية أو ايجابية وذلك من خلال التعثر المالي كمتغير وسيط وعلى اعتبار رأي المدقق مشكوكاً فيه، كما وضح التحليل الإضافي لهذه الدراسة نتيجة مهمة مفادها وجود علاقة ايجابية بين القدرة الادارية وتعديل رأي مدقق الحسابات بسبب الاستمرارية، كما تم اختبار هذه العلاقة بتوسيط إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير وسيط، فالقدرة الادارية والثقة الادارية المفرطة تقدم محتوى معلوماتي للمدقق التي تساهم في تشكيل حكمه المهني بشأن تقييم الاستمرارية، وناقشت دراسة (Kim, 2021) كيف أنه ظهور الثقة الإدارية الزائدة والقدرة الإدارية من الممكن أن تؤثر على قرارات المدققين بإصدار رأي الاستمرارية ومعدلات

فصل المدققين بعد إصدار رأي الاستمرارية، إذ من المحتمل أن يكون للسمات الإدارية تأثير على قرارات المدققين لأن المدققين يسعون إلى جمع المزيد من المعلومات عن شركة العميل وكيفية استغلالها لمواردها من أجل تقييمها عندما يكون هناك شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة، وتوصلت الدراسة إلى أن المدقق الخارجي يصدر رأياً بشأن الاستمرارية للعملاء الذين لديهم مديرين يبدون مفرطي الثقة فقط وعندما تكون الإدارة التي تبدو مفرطة الثقة هي أيضاً غير كفوءة، وأنه قد يتم فصل المدققين بعد إصدار رأي الاستمرارية عندما يكون لدى الشركة على ما يبدو ثقة مفرطة في الإدارة، وكذلك فإن الارتباط بين الثقة الإدارية الزائدة وفصل المدقق بعد إصدار رأي الاستمرارية يكون أقوى عندما تكون الإدارة أقوى نسبياً من لجنة التدقيق في الشركة.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي:

في هذا المحور سيتم استعراض مجتمع وعينة البحث التي تمثل حدود جمع البيانات لغرض قياس المتغيرات واجراء التحليل المناسب والخروج بالنتائج التي تمكن من اختبار الفرضيات.

١/٣. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع البحث بكافة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين لخصت العينة بـ(18) شركة، اختيرت من اثنتين من القطاعات المختلفة، هما؛ القطاع المصرفي (اثنا عشر مصرف) والقطاع الصناعي (ست شركات) كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1) الشركات والقطاعات لعينة البحث

ت	الشركة	الرمز	القطاع	ت	الشركة	الرمز	القطاع
١	مصرف آشور الدولي	BASH	المصرفي	١٠	مصرف الائتمان العراقي	BROI	المصرفي
٢	مصرف بابل	BBAY	المصرفي	١١	مصرف سومر	BSUC	المصرفي
٣	مصرف بغداد	BBOB	المصرفي	١٢	مصرف الموصل للتنمية	BMFI	المصرفي
٤	المصرف التجاري	BCOI	المصرفي	١٣	بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	الصناعي
٥	مصرف الخليج	BGUC	المصرفي	١٤	بغداد لصناعة مواد التغليف	IBPM	الصناعي
٦	مصرف الاستثمار	BIBI	المصرفي	١٥	المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	الصناعي
٧	مصرف المتحد	BUND	المصرفي	١٦	شركة الخياطة الحديثة	IMOS	الصناعي
٨	مصرف المنصور	BMNS	المصرفي	١٧	إنتاج الألبسة الجاهزة	IRMC	الصناعي
٩	مصرف الاهلي	BNOI	المصرفي	١٨	للصناعات المعدنية والدراجات	IMIB	الصناعي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

وقد تمثلت الحدود الزمنية لهذه العينة بتسع سنوات امتدت من (٢٠١٢-٢٠٢٠)، لتكون عدد المشاهدات التي شملها البحث (162) مشاهدة، وقد تم تحديد هذه العينة وفق شرطين أساسيين هما: الأول، توافر البيانات المالية لعام ٢٠٢٠، أما الشرط الثاني، فهو استمرار الشركات بالإفصاح عن بياناتها للسنوات المحددة دون انقطاع.

٢/٣. قياس المتغيرات:

تضمن البحث نوعين من المتغيرات هما كما يأتي:

المتغير الأول: المتغير المستقل (القدرة الإدارية)، تم قياس هذا المتغير وفق تقنية تحليل مغلف البيانات (DEA) وذلك لتحديد الكفاءة التشغيلية للإدارة بالاتفاق مع دراسة (Cantrell, 2013)، و(Herianti, et.al., 2021) و(Meca & Sanchez, 2018) في القطاع المصرفي، ودراسة كلا من (Huang & Sun, 2017)، و(Demerjian, et.al., 2012) و(عبدالعال، ٢٠٢١) في القطاع الصناعي، وتشير القدرة الإدارية وفق منظور الكفاءة المقدم على أساس تحليل مغلف

البيانات أن الشركات والمصارف تستخدم راس المال والعمالة والموجودات لتوليد الإيرادات، وفيما يلي خطوات احتساب القدرة الإدارية في كل من القطاع المصرفي والصناعي كما يأتي:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم تقدير الكفاءة الكلية للشركة (والمصرف) من خلال تقنية تحليل مغلف البيانات (DEA) وهي تقنية تقوم بمقارنة الوحدات التي تعمل في قطاع واحد من خلال مزج مختلف الموارد المتاحة للحصول على المخرجات، لتقدير كفاءة مديري الشركات داخل الصناعة، إذ تم تحديد المخرجات والمدخلات، ضمن القطاع المصرفي بثلاثة مدخلات هي (الودائع، القروض، المصروفات الإدارية والتسويقية) ليتم مقارنتها مع المخرجات التي تمثلت بصنف واحد هو (إيراد الفوائد) بالاتفاق مع دراسة كلا من (Cantrell, 2013) و (Herianti, et.al., 2021)، أما القطاع الصناعي فتم تحديد ثلاثة مدخلات أيضاً هي (تكلفة البضاعة المباعة "COGS"، والمصاريف العامة الإدارية والتسويقية "SG&A"، صافي الموجودات الثابتة "PPE" (Baik, et.al., 2012)، (الونيس، 2020) التي تستخدم لتوليد المخرجات (إيراد المبيعات "Sales"، ويمكن توضيح هذه المقارنة من خلال المعادلة الآتية:

الكفاءة الكلية (القطاع المصرفي) = إيراد الفوائد / الودائع + القروض + المصروفات الإدارية والتسويقية.

الكفاءة الكلية (القطاع الصناعي) = إيراد المبيعات / كلفة البضاعة المباعة + والمصاريف العامة الإدارية والتسويقية + صافي الموجودات الثابتة.

توضح درجة (DEA) درجة كفاءة الشركة وهي من صفر إلى واحد، إذ تشير الدرجة الأقل من واحد إلى أن الشركات بحاجة إلى خفض التكاليف أو زيادة الإيرادات.

المرحلة الثانية: تنسب درجة الكفاءة الكلية التي يتم تقديرها من خلال تقنية (DEA) إلى كل من الشركة والإدارة، لذلك يتم استبعاد الخصائص الرئيسة للشركة كالحجم والتدفق النقدي الحر والحصة السوقية، من درجة الكفاءة الكلية للشركة للحصول على القدرة الإدارية فقط، من خلال تقدير معادلة الانحدار المتعدد الآتية:

$$\text{Firm Efficiency} = \beta_0 + \beta_1 \ln (\text{Firm Size}) + \beta_2 \text{Market Share} + \beta_3 \text{Free Cash flow Indicator} + \varepsilon$$

إذ أن:

(Ln Firm Size): هي اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات للشركة (المصرف) في سنة محددة.

(Market Share): الحصة السوقية للشركة (المصرف) وتحتسب من خلال تقسيم مبيعات الشركة (ودائع المصرف) مقسومة على إجمالي مبيعات القطاع في السوق (إجمالي الودائع للقطاع المصرفي في السوق).

(Free Cash flow Indicator): التدفق النقدي الحر ويتم حسابه من خلال (التدفق النقدي الحر = صافي التدفقات النقدية التشغيلية - النفقات الرأسمالية - توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين).

(ε): البواقي، ويتم اعتبار البواقي من معادلة الانحدار درجة القدرة الإدارية للمديرين. وكلما اقتربت درجة القدرة الإدارية من (1) دل ذلك على ارتفاع مستوى تلك القدرة، وكلما اقتربت من (0) دل ذلك على انخفاض مستوى تلك القدرة.

المتغير الثاني: المتغير التابع (استمرارية الشركة): تم اعتماد نموذج (Altman) لقياس قدرة الشركة على الاستمرار، وبموجب هذا النموذج يتم اعتماد المعادلة الاتية لتقييم استمرارية الشركة بحسب دراسة (وهاب وحميدي، ٢٠٢١) الخاصة بالقطاع الصناعي ودراسة (البريفكاني، ٢٠١٧) الخاصة بالقطاع المصرفي:

$$Z = 1 \times 1.2 + 2 \times 1.4 + 3 \times 3.3 + 4 \times 0.6 + 5 \times 0.999$$

إذ أن:

Z = تعبر عن مؤشر الفشل المالي.

$X1$ = رأس المال العامل ÷ إجمالي الموجودات.

$X2$ = الأرباح المحتجزة والاحتياطيات ÷ إجمالي الموجودات.

$X3$ = الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الموجودات.

$X4$ = القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ إجمالي المطلوبات.

$X5$ = المبيعات ÷ إجمالي الموجودات.

وطبقاً لهذا النموذج يتم تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار وفق الآتي:

١. إذا كانت قيمة (Z-score) أقل من 1.8 يرجح عدم استمرارية الشركة.
٢. إذا كانت قيمة (Z-score) بين 1.8 - 2.99 منطقة رمادية / يصعب تمييزها.
٣. إذا كانت قيمة (Z-score) أكبر من 2.99 يرجح استمرارية الشركة.

٣/٣ التحليل الوصفي:

يظهر الجدول (2) مستويات القدرة الإدارية وجودة الأرباح والاستمرارية للشركات والمصارف عينة البحث.

الجدول (2) مستويات متغيرات الدراسة الثلاث ضمن الشركات عينة البحث

ت	الشركة	القدرة الادارية	الكفاءة الكلية	(Z)	استمرارية الشركة
١	مصرف آشور الدولي	0.370	0.395	2.309	2.110
٢	مصرف بابل	0.150	0.325	1.545	1.330
٣	مصرف بغداد	0.154	0.159	1.366	1.000
٤	المصرف التجاري	0.152	0.273	1.806	1.780
٥	مصرف الخليج	0.211	0.323	2.083	1.560
٦	مصرف الاستثمار	0.274	0.449	2.602	2.110
٧	مصرف المتحد	0.372	0.436	2.323	2.110
٨	مصرف المنصور	0.276	0.467	1.827	1.670
٩	مصرف الأهلي	0.164	0.293	1.986	1.670
١٠	مصرف الائتمان العراقي	0.153	0.219	1.995	2.000
١١	مصرف سومر	0.317	0.317	2.608	2.220
١٢	مصرف الموصل للتنمية	0.215	0.302	1.325	1.440
١٣	بغداد للمشروبات الغازية	0.277	0.934	3.083	2.560
١٤	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.192	0.324	1.426	1.000
١٥	المنصور للصناعات الدوائية	0.165	0.792	1.962	1.670
١٦	شركة الخياطة الحديثة	0.292	0.842	3.151	2.780
١٧	إنتاج الألبسة الجاهزة	0.218	0.806	5.082	2.890
١٨	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات	0.218	0.367	1.793	1.440
	الاجمالي	0.232	0.446	2.237	1.850

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (2) من الوسط الحسابي أن أعلى مستوى للقدرة الإدارية كانت في مصرف آشور ومصرف المتحد ومصرف سومر، في حين أدنى مستوى للقدرة الإدارية كانت في مصرف بابل والمصرف التجاري، في حين أن الكفاءة الكلية كانت من نصيب شركة (بغداد للمشروبات الغازية) تليها شركة (شركة الخياطة الحديثة) وشركة (إنتاج الألبسة الجاهزة) وأدنى مستوى للكفاءة الكلية كان في مصرف بغداد والمصرف التجاري ومصرف الائتمان، أما فيما يخص استمرارية الشركة بحسب قيمة (z) فإن كلا من شركة إنتاج الالبسة الجاهزة وشركة الخياطة الحديثة وشركة بغداد للمشروبات الغازية هي الأكثر استمرارية في حين ان شركة انتاج الالبسة الجاهزة هي الاعلى قيمة، اما كلا من مصرف بابل ومصرف بغداد وشركة الصناعات المعدنية والدراجات فيرجح عدم استمراريته كون قيمها منخفضة واقل من (1.8)، في حين ان باقي الشركات قيد الدراسة تقع ضمن المنطقة الرمادية ويظهر الجدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث الثلاث ولإجمالي العينة.

الجدول (3) وصف متغيرات الدراسة

القطاع	نوع المتغيرات	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
صناعي	مستقل	القدرة الادارية	0.227	0.121	0.018	0.447	53.2%
	التابع	استمرارية الشركة	2.060	0.899	1.000	3.000	43.6%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (3) أن هناك اتساق وعدم تشتت فقط في متغير استمرارية الشركة ضمن القطاع المصرفي والصناعي وبشكل اجمالي بدلالة معامل الاختلاف البالغ اقل من (50%)، إذ كان القطاع المصرفي هو الأقل تشتت يليه القطاع الصناعي، أما فيما يخص القدرة الإدارية فبالرغم من وجود التشتت وعدم الاتساق لكنها في مستويات مقاربة للاتساق نوعاً ما بشكل خاص في القطاع الصناعي إذ كان معامل الاختلاف لها (53%)، في حين يدل الوسط الحسابي على التشتت وعدم اتساق للقطاع الصناعي إذ تبين أن القدرة الإدارية أقل مما في القطاع المصرفي، وهذا يدل على وجود خلل في القدرات الادارية للمدراء في الشركات، إذ بلغت (0.227) بانحراف معياري (0.121) فيما بلغت أعلى قيمة للوسط الحسابي (0.447) وأدنى قيمة له (0.018)، أما الوسط الحسابي للقطاع المصرفي بلغ الوسط الحسابي (0.234) بانحراف معياري (0.159)، إذ بلغ معامل الاختلاف (67.9%) والوسط الحسابي هنا يكون مشكوك فيه، إذ بلغت أعلى قيمة له (0.790) وأدنى قيمة له (0.008).

إذ فيما يخص القطاع الصناعي لوحظ أن هناك بعض الدراسات التي اتفقت مع نتائج الدراسة الحالية منها دراسة (شنشول، ٢٠١٩) التي تناولت الشركات الصناعية المدرجة في البيئة العراقية، إذ توصلت الدراسة إلى وجود مستويات ضعيفة للقدرات الادارية، إذ بلغت (0.01067) كوسط حسابي لهذه العينة، وعللت هذا الانخفاض بأسباب تتعلق باختلاف اجمالي الشركات وتباين مستويات الإيرادات المتحققة فيها. وتختلف مع دراسة (Ruhs & Østerås, 2019) التي تناولت مجموعة متنوعة من الشركات الصناعية وغير الصناعية بضمنها المصارف على مستوى الدول الاوربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن القدرة الادارية كانت بمقدار (0.315) وهي أعلى بكثير من الوسط الحسابي للقدرة الادارية لعينة الدراسة (شركات صناعية ومصارف) التي بلغت (0.232) فقط.

٤/٣. مناقشة النتائج واختبار الفرضيات:

(H1). الفرضية الاولى: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القدرة الإدارية واستمرارية الشركات.

باستخدام معامل الارتباط بيرسون تم اختبار مستوى العلاقة بين القدرة الإدارية واستمرارية الشركات، والجدول (4) يظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول (4) الارتباط بين القدرة الإدارية واستمرارية الشركات

المتغيرات	استمرارية الشركات
القدرة الإدارية	.527**
Sig	.000

** وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (1%)*. وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند (5%).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (4) ان هناك علاقة ارتباط ايجابية (طردية) ذات دلالة معنوية بين القدرة الإدارية واستمرارية الشركات، أي كلما زادت القدرة الإدارية وكفاءة الإدارة في توظيف واستغلال موارد الشركة والمصرف رافق ذلك ارتفاع في قدرة الشركة على الاستمرار، وهذه النتيجة تختلف عن دراسة (عبدالعال، ٢٠٢١) التي تناولت الشركات الصناعية المقيدة من البورصة المصرية ودراسة (Febriana & Mardijuwono, 2020)، إذ تناولت الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا وتوصلت إلى علاقة سلبية ضعيفة غير معنوية قد يعود السبب إلى أداء الشركات والحالة المالية ومنظور المعلومات، إذ أن القدرة الإدارية تؤثر على حكم المدقق في تقديم رأي تدقيق بشأن استمرارية أعمال الشركة. وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الأولى.

(H2). الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للقدرة الإدارية في استمرارية

الشركات.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير استمرارية الشركات بدلالة القدرة الإدارية، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في استمرارية الشركات، والجدول (5) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (5) معادلة انحدار تأثير القدرة الإدارية في استمرارية الشركات

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R ²)	(R ²) المعدل
القدرة الادارية	1.183	2.888	7.842 (0.000)	61.509 (0.000)	0.278	0.273

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (5) ما يأتي:

١. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (61.509) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، معنى ذلك يمكن تقدير جودة الأرباح (حسب الاستحقاقات) بدلالة القدرة الإدارية وهذا يشير إلى صحة النموذج.

٢. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (7.842)، بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من (5%)، مما يدل على معنوية تأثير القدرة الادارية في جودة الأرباح (حسب الاستحقاقات).

٣. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (2.888) الموجبة على أن التأثير إيجابي (طردى) بمعنى كلما زادت القدرة الإدارية انعكس ذلك في زيادة قيمة جودة الأرباح.
٤. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.278) على أن القدرة الادارية تفسر ما نسبته (27%) من التغيرات الحاصلة في جودة الأرباح (حسب الاستحقاقات) وهي نسبة صغيرة، وأن نسبة التفسير الأكبر البالغة (73%) تعود لمسببات وعوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج الحالي. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (BERGLUND, 2015) والسبب يعود إلى استخدام مقياساً معاصراً يقدر التأثير المتزايد للإدارة على قدرة الشركة على توليد الإيرادات من المدخلات التشغيلية، أذ أن القدرة الإدارية تعمل على تحسين دقة رأي المدقق من خلال تأثيرها الإيجابي على دقة البيانات المالية.
- بناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الخامسة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

في ضوء ما تم تناوله في الجانب النظري والعملية من البحث سيتم في هذا المحور استعراض أهم ما تم التوصل له من الاستنتاجات والتوصيات.

١/٤. الاستنتاجات:

١. إن القدرات الادارية عامل اساسي ومهم للشركة، إذ تتمثل هذه القدرات بالموهب والخبرات الشخصية والكفاءات كسمات وخصائص يمتلكها المدير تسهم في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستراتيجية للشركة.
٢. تمثل استمرارية الشركة احدى الفروض المحاسبية المهمة، والحجر الاساس الذي يعتمد عليه القياس المحاسبي، وأن الشركة تعد مستمرة، وأنها سوف تبقى في الوجود حتى تستنفد الموارد والموجودات التي امتلكتها.
٣. تساهم القدرة الإدارية في رسم واقع استمرارية الشركات، فالمديرين الذين يتمتعون بقدرة وكفاءات عالية يساهمون مساهمة فاعلة في تعزيز الموقف المالي والاستراتيجي والتشغيلي للشركة ومن ثم انعكاس تأثير قراراتهم في استمرارية الشركة.
٤. الشركات التي تتصف بأرباحها المحاسبية بالجودة عادة ما تكون أكثر قدرة على الاستمرارية، إذ كلما تحققت للشركة ارباح تميزت بجودتها العالية كان مؤشر جيد لاستمرار الشركة في المستقبل واستمرار أعمالها في بيئة العمل نظراً لحقيقة امتلاكها الموارد المناسبة لسد التزاماته وتوسع نشاطها المستقبلي.
٥. تباين مستويات القدرة الادارية للمدراء التنفيذيين في كل من القطاع المصرفي والصناعي، إذ يلاحظ وجود مستويات مرتفعة في بعض المصارف والشركات، في حين وجد أن هناك مستويات متدنية جداً في مصارف وشركات أخرى، وهذا يؤكد التشتت وعدم الاتساق لمستوى تلك القدرات فيما بين تلك الشركات والمصارف عينة الدراسة، وقد يرجع السبب في ذلك لعدة عوامل تخص بيئة عمل كل مصرف وشركة، فضلاً عن الموارد المتاحة لتطوير كل منها.
٦. وجود مستويات متباينة بشكل عام لاستمرارية الشركات ضمن القطاع الصناعي والقطاع المصرفي، مع وجود تفوق بسيط في القطاع الصناعي، وهذا يدل على الاهتمام المرتفع في مستويات استمرارية الشركات في الشركات الصناعية مقارنة بالقطاع المصرفي، بالرغم من أن هذا الفارق هو طفيف نوعاً ما.

٧. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القدرة الإدارية واستمرارية الشركات وهذا يدل على أنه كلما تمتع المدراء بمستويات عالية من الكفاءة والخبرة رافق ذلك تحسين في مستويات استمرارية الشركات.

٢/٤. التوصيات:

١. ضرورة اهتمام مجلس الإدارة في تنمية مهارات وقدرات الإدارات التنفيذية من خلال التشجيع في تلقي الدورات التدريبية المحلية والعالمية ذات العلاقة بتعزيز الممارسات والقدرات.
٢. الاهتمام بموضوع القدرات الإدارية والتوسع في دراسته مع متغيرات محاسبية أخرى.
٣. التوسع في الدراسات التي تخص الموجودات غير الملموسة بشكل عام ومحاولة ضم القدرات الادارية لتكون احدى مكوناتها لما لها من تأثير على كفاءة وفاعلية وأداء الشركة.
٤. زيادة الوعي لدى المدققين بشأن استمرارية الشركة وأهميتها والامانة في اعطاء القرار الذي يحدد مصيرها.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. إبراهيم، أحمد كمال، (٢٠٢١)، مدى ملائمة معيار المراجعة الدولي (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥ لدعم أداء مراقبي الحسابات لمسئولياتهم بشأن الاستمرارية في ظل تداعيات جائحة (COVID-19): دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٢(٣)، ١١٢-١٣٩.
٢. البريفاكاني، اشمتي عبدالستار، (٢٠١٧)، أنموذج (Altman) بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١ (٣٧)، ٢٦٣-٢٨٥.
٣. الدوغجي، علي حسين، (٢٠٠٨)، مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٢(٦).
٤. سرحان، عاهد عيد، (٢٠٠٧)، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العاملة في فلسطين: دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين للشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.
٥. شنشول، محمد حيدر محمد، (٢٠١٩)، قياس تأثير القدرة الإدارية في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٦. عبدالعال، محمود موسى، (٢٠٢١)، العلاقة بين القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية الدور الوسيط للتعثر المالي، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٥(٢)، ٢٠٨-٢٧٠.
٧. عبدالعزيز، غريب محمد محمد، (٢٠٢١)، معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا، مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٢(٢)، الجزء الثاني، ٢٠١-٢٤٤.
٨. كريم، علي عباس، (٢٠١٦)، فرض الاستمرارية وإمكانية استخدام بعض المؤشرات المالية للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة: دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، ٦ (٢)، ٢٠٩-٢٢٤.
٩. محمد، عبدالله حسين يونس، (٢٠٢١)، أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الفكر المحاسبي، ٢٥(١)، ٤٧٦-٥٤٧.
١٠. مشابط، نعمة حرب، (٢٠٢١)، أثر كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الادارية واتعاب المراجعة، دليل من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ٥(١).
١١. مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٩)، قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ٣(٣).
١٢. نسيمان، محمد عمر سليمان، (٢٠١٧)، أثر التكامل بين تطبيق محاسبة الموارد البشرية واستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق فرض الاستمرارية: دراسة حالة على شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه.

١٣. وهاب، اسعد محمد علي وحبيدي، كرار سليم عبدالزهره، (٢٠٢١)، تأثير الابلاغ عن تعليقات الادارة في استمرارية الشركة: دراسة عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، ٨(١)، ٧٨-٥٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

14. Ali, M. N.; Almagtome, A. H., & Hameedi, K. S.(2019), Impact of accounting earnings quality on the going-concern in the Iraqi tourism firms. *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure*, 8(5), 1-12.
15. Aliahmadi, S.; Jamshidi, A., & Mousavi, R.(2016),The Managerial Ability and Value of Cash: Evidence from Iran. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 1(1), 19-31.
16. Alifia, Fitrianti Febriana & Agus, Widodo Mardijuwono,(2020), Relationship of Managerial Ability on Going Concern Audit Opinion. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*. Volume 13, Issue 8.
17. Altman, E.I. (1968), "Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy", *Journal of Finance*, 23(3), 589-609.
18. Baik, B.; Choi, S.; Farber, D. B., & Zhang, J. (2012), Managerial ability and earnings quality: an international analysis. In *SOAR Seminar Series*.
19. Berglund, N. R. (2015), Managerial ability and the going concern opinion PhD thesis. (Doctoral dissertation, Oklahoma State University).
20. Cantrell, B. W., (2013), Bank managerial ability and accounting: do better managers report higher quality loan loss reserves and fair values?. PhD thesis. The University of Texas at Austin.
21. Chen, L.; Krishnan, G. V. & Yu, W. (2018),The relation between audit fee cuts during the global financial crisis and earnings quality and audit quality. *Advances in accounting*, 43, 14-31
22. Chronopoulos, P. I. & Siougle, G. (2017), Managerial Ability and Forecast Accuracy. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 13(12), 508-520
23. Demerjian, P.; Lev, B., & McVay, S. (2012), Quantifying managerial ability: a new measure and validity tests. *Management Science*, 58(7), 1229-1248
24. Dewi, I. G. A. A. O., & Dewi, I. G. A. A. P. (2017), Corporate social responsibility, green banking, and going concern on banking company in Indonesia stock exchange. *International Journal of Social Sciences and Humanities (IJSSH)*, 1(3), 118-134.
25. Foster, B. P. & Shastri, T.(2016),Determinants of going concern opinions and audit fees for development stage enterprises. *Advances in accounting*, 33, 68-84.
26. Francis, B.; Hasan, I.; Siraj, I. & Wu, Q. (2019), Managerial ability and value relevance of earnings. *China Accounting and Finance Review*, Forthcoming.
27. García-Meca, E. & García-Sánchez, I. M. (2018), Does managerial ability influence the quality of financial reporting? *European Management Journal*, 36(4),544-557
28. Herianti, E.; Suryani, A. & Marundha, A. (2021), Managerial ability and future banking performance: the role of book-tax differences as moderator. *Journal of Accounting and Investment*, 22(1), 173-191.
29. Huang, X. S. & Sun, L. (2017), Managerial ability and real earnings management. *Advances in accounting*, 39: 91-104
30. Kim, M. H. J., (2021), Effects of managerial overconfidence and ability on going-concern decisions and auditor turnover. *Advances in accounting*, 54(C).
31. Mayew, W. J.; Sethuraman, M. & Venkatachalam, M., (2012), MD & A Disclosure and the Firm's Ability to Continue as a Going Concern. *The Accounting Review*,90(4),1621-1651

32. Nawaz, K.; Jan, F. A. & Shah, S. K.(2020), The Role of Managerial Ability in Firm Investment Opportunities and Performance of Non: Financial Firms, A Mediating Role of Corporate Governance. *Global Economics Review*, 5(1), 309-324
33. Omer, T. C., Sharp, N. Y., & Wang, D. (2016). The impact of religion on the going concern reporting decisions of local audit offices. *Journal of Business Ethics*, 149(4), 811-831.
34. Park, W. & Byun, C. (2021), Effect of SME's Managerial Ability and Executive Compensation on Firm Value. *Sustainability*, 13(21), 11828.
35. Ravanshad, M. R.; Amiri, A., Salari, H. & Khodadadi, D. (2020), Application of the two-stage DEA model for evaluating the efficiency and investigating the relationship between managerial ability and firm performance. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 5(2), 229-245.
36. Ruhs, E. R. & Østerås, O. M. (2019), Managerial ability and tax avoidance evidence from Europe (Master's thesis).
37. Simamora, A. J. (2021), Managerial Ability, Real Earnings Management, and Earnings Quality. *JFBA: Journal of Financial and Behavioural Accounting*, 1(1), 1-28.
38. Tsipouridou, M. & Spathis, C.(2014),Audit opinion and earnings management: Evidence from Greece. In *Accounting Forum*, 38 (1), 38-54.